Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 2- 2024 : 304-322

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 2- 2024 : 304-322

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان: الواقع وآليات التطوير من وجهة نظر صناع القرار في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في ضوء رؤية عمان 2040م (دارسة حالة)

أ.د أحمد بن حمد الربعاني[1] ، منى بنت مبارك الجابرية[2]

مصطفى بن سليمان الشعيلي[3] ، حنان بنت زاهر العبرية[4]

عبير بنت محمد الهنوية [5] ، أميرة بنت سالم الفلاحي[6]

1. جامعة السلطان قابوس – مركز الدراسات العمانية – arabaani@squ.edu.om
2. وزارة الاقتصاد – munaj@economy.gov.om
3. وزارة الاقتصاد – mshueili@economy.gov.om
4. وزارة الاقتصاد – abrih@economy.gov.om
5. وزارة الاقتصاد – aahanawi@economy.go

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وآليات تطويرها. وقد تم جمع البيانات بواسطة استبانة تكونت من (24) فقرة توزعت على (3) محاور وكذلك باستخدام مقابلة شبه مقننة تكونت من (3) أسئلة. وقد تم التحقق من صدقهما وثباتهما. حيث طبقت الاستبانة على عينة تكونت من (468) من أصحاب تلك المؤسسات و (28) فردا من صناع القرار في المؤسسات الحكومية المعنية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان في الناتج المحلي تعد منخفضة وكذلك في التوظيف مقارنة ببعض الدول المتقدمة، كما بينت أن الأنشطة الاقتصادية لهذه المؤسسات تتركز في القطاع الخدمي مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي والتي لا تدعم بشكل قوي تحقيق أولويات رؤية عمان 2040 للتنويع الاقتصادي وتعزيز الناتج المحلي.

وأظهرت النتائج كذلك أن هذه المؤسسات تواجه عددًا من التحديات المتعلقة بالتمويل والتشريعات والتجارة المستترة، وتعقيد الإجراءات، والمنافسة القوية من الشركات الكبرى؛ لذلك أظهرت عينة الدراسة تأييد قويا للآليات المقترحة لتطوير هذا القطاع ومن بينها تطوير التشريعات والإجراءات وإيجاد مصادر للتمويل، وتبني العناقيد الصناعية، وتطوير مهارات ريادة الأعمال، وإيجاد مبادرات للشراكات بين الشركات الكبرى وهذه المؤسسات، وتحسين البيئة الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان، الواقع، الآليات، رؤية عمان 2040

تاريخ الايداع: 2023/2/20
تاريخ النشر : 2023/5/3

حقوق النشر : جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

Oman SMEs: Reality and Mechanisms of Development from the Perspective of Decision-Makers in Governmental and Private Institutions in the Light of Oman Vision 2040

Prof. Ahmed Hamad Al- Rabaani[1],Muna Mubark Al Jabri[2]
Mustafa Suliman Al Shuaili[3], Hanan Zahr Al Abri[4]
Abir Mohamed Al Hanawi[5] , Ameera Salim Al Falahi[6]

1. Sultan Qaboos University - Center for Omani Studies
arabaani@squ.edu.om
2. The Ministry of Economy munaj@economy.gov.om
3. The Ministry of Economy mshueili@economy.gov.om
4. The Ministry of Economy abrih@economy.gov.om
5. The Ministry of Economy aahanawi@economy.go

Received: 20/2/2023
Accepted: 3/5/2023

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

The study aimed at investigating the current situation of Omani small and medium enterprises (SMEs) and mechanism of their development. Data was collected by using a questionnaire consisting of (24) items distributed into (3) domains and semi-structured interview consisting of 3 questions. The study sample consisted of (468) owners of SMEs and (28) of decision-makers in governmental institutions.

The results showed that Oman SMEs contribution in the Omani GDP and employment is quite low compared to other developed and developing countries. It also showed that SMEs economic activities mainly focuses on service sector compared to industrial and agricultural sectors, which may not strongly support the achievement of Oman Vison 2040 priorities for economic diversification and enhancement of national GDP.

The results also revealed that Oman SMEs face several challenges, such as financing and legislation-related challenges, hidden trade, complexity of procedures and strong competition. Thus, they strongly supported proposed mechanisms of developing the SMEs, such as finding new sources of financing, developing legislation and procedures, adopting industrial clusters, developing entrepreneurship basic and developed skills; creating initiatives for partnership between major companies and SMES and improvement of investment environment.

Keywords: Smes, Oman, Reality, Mechanisms Of Development, Oman Vision 2040

المقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذراع الاقتصادي الأقوى للعديد من دول العالم لدورها البارز في تعزيز الناتج المحلي وتوفير الفرص الوظيفية والاستثمار الأمثل للمقومات الطبيعية والبشرية والابتكار التي تسهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وتنمية الموارد البشرية، وهو ما يجعلها المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا ما دفع عددا من دول العالم إلى إعطائها الأولوية في سياساتها الاقتصادية.

وتبرز أهمية هذه المؤسسات في الدور الكبير الذي أدته وتؤديه في نهوض اقتصاديات العديد من الدول (Obi et al, 2018) وذلك لكونها تمتاز بالحيوية والملاءمة لكافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع دول العالم لا سيما الدول الناشئة (Ndiaye et al, 2018). ومثال على ذلك ما أشار إليه تقرير البنك الدولي أن النمو الاقتصادي في كمبوديا كان أسرع الاقتصاديات نموا في العالم في الفترة ما بين 1998 و 2019 بمعدل نمو سنوي بلغ (7.7%) وذلك بفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (The World Bank, 2021)، وقد تحقق ذلك بفضل تزايد عدد هذه المؤسسات لتصل إلى 520.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (Khmer Times, 2019).

ومع سعي سلطنة عمان في رؤيتها الوطنية 2040 للتنويع الاقتصادي من خلال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي ، فقد برزت الحاجة إلى دراسة واقع هذه المؤسسات واليات تطويرها بهدف الوقوف على الوضع الراهن وموجهاته واليات تطويره. لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة متماشية مع الرؤية من خلال توظيف البحث العلمي لدعم دوائر صنع القرار في المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة:

لقد شكل موضوع التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان أحد أهم التوجهات الاستراتيجية لحكومة سلطنة عمان منذ بداية النهضة في العام 1970، وقد برز ذلك في الخطط التنموية الخمسية وفي رؤية عمان 2020، ورؤية عمان 2040 انطلاقا من قناعات راسخة بضرورة الحد من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للناتج المحلي، وإيجاد مؤسسات صغيرة ومتوسطة فاعلة في توفير فرص العمل وتعزيز الناتج المحلي. وقد دفعت الأزمات الاقتصادية التي مرت وتمر بها سلطنة عمان بسبب تقلبات أسعار النفط إلى العمل على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من الإجراءات والآليات والاستراتيجيات إلا أن الوضع الراهن ما يزال يظهر بشكل واضح أن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي تحول دون الوصول به ليكون شريكا وداعما قويا للاقتصاد الوطني كما كشفت عنه بعض الدراسات السابقة (الجفيلي، 2013؛ Alaamri & Christina, 2014; Ramachandra & Hanan, 2019 ; Alqassabi, 2020)

ومع انطلاق تنفيذ رؤية عمان 2040 أصبحت هناك حاجة ماسة لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة شاملة من أجل رسم خارطة واضحة المعالم لواقعها وتحديد التوجهات المستقبلية لها التي تمكن من تعزيز إسهامها في الناتج المحلي وتوفير الفرص الوظيفية بشكل يحقق تطلعات رؤية عمان 2040. وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الوضع الراهن لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني لسلطنة عمان مقارنة ببعض الدول المتقدمة والنامية؟
2. ما واقع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية في سلطنة عمان والعوامل التي أسهمت في شكل هذا التوزيع؟
3. ما التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟
4. ما آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان للإسهام في تحقيق رؤية عمان 2040؟

أهداف الدراسة:

- تحديد الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها والتحديات التي تواجه تطويرها.
- اقتراح آليات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تعزيز دور البحث العلمي في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.
- تعزيز دور البحث العلمي في تحقيق رؤية عمان 2040.
- اثراء الادبيات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.

الأهمية العملية:

- توفير المعلومات التي تساعد دوائر صنع القرار على فهم الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وكيفية معالجته.
- جمع معلومات متكاملة لصناع القرار في الجهات الحكومية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بهدف فهم أفضل للموجهات والاتجاهات التي تؤثر على تعزيز دور هذا القطاع.
- تقديم مقترحات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتكزة على وجهات نظر صناع القرار في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

التعريفات الإجرائية:

اعتمدت الدراسة الحالية التعريف الصادر عن هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وهو المؤسسات متناهية الصغر/ الصغرى هي المؤسسات التي يعمل بها بين (1–10) عمال، ويقل حجم إيراداتها عن (150.000) ريال عُماني، والمؤسسات الصغيرة بتلك التي يعمل بها بين (11–50) عاملاً، ويتراوح حجم إيراداتها بين (150.000) ريال عُماني إلى أقل من (1.250.000) ريال عُماني، بينما المؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها بين (51–150) عاملاً، وحجم إيراداتها يتراوح بين (1.250.000) ريال عُماني إلى أقل من (5.000.000) ريال عُماني.(هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،2022).

صناع القرار: هم جميع العاملين المعنين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات الحكومية المستهدفة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من ينوب عنهم.

الاطار النظري والدراسات السابقة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي، ويرى كلا من (Adela & Abebe, 2022) أن العالم يتجه بشكل متزايد نحو هذه المؤسسات كمحرك رئيس للنمو والإنتاجية والابتكار وإيجاد فرص العمل. وفي ظل سعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال بناء اقتصاديات مستدامة قادرة على تعزيز الناتج المحلي وإيجاد الفرص الوظيفية لاسيما في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وأصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الحكومات بل وعاملا مؤثرا في المشهد السياسي الذي شهدته وتشهده العديد من الدول. وقد برزت أهمية هذه المؤسسات في مجال توفير الفرص الوظيفية من خلال ما تكشف عنه التقارير والإحصائيات الدولية والإقليمية والمحلية فقد كشف تقرير (OECD,2019) عن إسهام هذه المؤسسات في توفير ما نسبته (70%) من الفرص الوظيفية، وكذلك قدرتها على توليد وظائف جديدة أكثر قدرة على استقطاب الباحثين عن عمل. وكشف تقرير الاتحاد الأوربي للعام 2021 –

2022 عن أن هذه المؤسسات أظهرت دورا بارزا في توفير فرص وظيفية في العام 2022 بعد التعافي من الجائحة (European Commission. 2022).

كما بينت الإحصاءات أن هذه المؤسسات تسهم بشكل عام بما نسبته (66.6%) من العمالة في دول الاتحاد الأوربي (European Commission, 2019) وفي المملكة المتحدة تسهم بنسبة (60%) من الوظائف (Wright, 2018) ، وفي الصين تسهم بنسبة (80%) من الوظائف (Gao,2019)، وفي ماليزيا بنسبة (59%) من الوظائف (amayah, T., Ling, N. S., Taghizadeh, S. K., & Rahman, S. A, 2016)، وفي كوريا الجنوبية بنسبة (51.2%) (Ministry of SMEs and Startups,2020) وفي اليابان بنسبة (70%) من العمالة الوطنية (Small and Medium Enterprise Agency, 2018) وفي الهند تسهم بنسبة (40%) من الفرص الوظيفية (EVOMA, 2019)، وفي جنوب أفريقيا بنسبة (66%) (The Small Enterprise Development Agency, 2019). وفي كندا أسهمت بشكل كبير في توفير الفرص الوظيفية بنسبة (63.8%) من القوى العاملة وتفوقت على الشركات الكبيرة التي لم يتجاوز إسهامها أكثر من (15.1%) (Statistic Canada , 2022). ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن العالم سيحتاج إلى توفير 600 مليون وظيفية بحلول العام 2030 لاستيعاب القوى العاملة المتنامية مما يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسهام الأكبر في توفيرها وهذا ما يجعل الحكومات تمنحها أولوية في جميع أنحاء العالم (The World Bank, 2022)

وكما تسهم هذه المؤسسات في توفير الفرص الوظيفية فإنها تؤدي دورا آخر محوريا في اقتصاديات الدول والمتمثل في تعزيز الناتج المحلي حيث تسهم بنسبة (45%) من الناتج المحلي في اقتصاديات الدول الناشئة (OECD,2019)، و (45.4%) من الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2019) وفي الصين تسهم بما نسبته (60%) من الناتج المحلي (Gao, 2019)، وأشار تقرير البنك الدولي للعام 2022 إلى إسهامها بما تصل نسبته 40% من الدخل القومي للاقتصاديات الناشئة وترتفع هذه النسبة إذا ما أضيفت إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية (The World Bank, 2022). وفي الهند تسهم بنسبة (45%) من المنتجات الصناعية، و(40%) من الصادرات الخارجية (Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises , 2017)

ونظرا لهذا الدور المحوري الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وتوفير الفرص وتعزيز الابتكار فإن العالم أصبح أكثر وعيا وحرصا بأهمية تنميتها وتنويع مجالاتها؛ إذ تشكل هذه المؤسسات ما نسبته (99%) من إجمالي الشركات في الصين (Gao, 2019)، و (97.3%) في ماليزيا (Noori, Alia ,& Rosdi, 2017)، و (99%) في كوريا الجنوبية (Ministry of SMEs and Startups,2020)، و (99%) في الهند (EVOMA, 2019)، وفي كندا شكلت ما نسبته (98.1%) (Statistic Canada, 2022) وفي الدول العربية نجدها على سبيل المثال تمثل (95%) في المغرب (Ziky, M., & Daouah, R., 2019) و (94%) في الإمارات العربية المتحدة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022) .

وبالإضافة إلى إسهامها في تعزيز الفرص الوظيفية والناتج المحلي فإنها تؤدي دورا كبيرا في تحقيق التنمية المتوازنة على مستوى المناطق أو المحافظات في الدولة الواحدة؛ فقد كشفت نتائج دراسات Kranzusch, May-Strobl, and Levering 2017; Korsgaard, Muller, et al. 2015)) عن دورها في تحقيق النمو والاستدامة في التنمية الريفية، وبينت بعض الدراسات أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفضلون بشكل عام إنشاء مؤسساتهم في مناطقهم الريفية التي يقطنون فيها نتيجة لشعورهم بالمسؤولية تجاه تلك المناطق وكذلك لتشكيل مستقبلها وخلق الوظائف (Berlemann and Jahn 2016; Fortunato 2014) .

ومما يحفز الدول على الاهتمام بهذه المؤسسات كذلك ما تمتاز به من قدرات تفوق قدرات الشركات الكبيرة والشركات الحكومية وذلك لسهولة تأسيسها وبساطة هياكلها التنظيمية والإدارية (زارية ، 2011)، كما يمكن تأسيسها بالتشارك مع الأقارب أو الأصدقاء أو الزملاء ولا تتطلب الكثير من الدراسات بل تنطلق من فكرة مبتكرة أو استجابة لحاجة السوق (خياري، 2013)، بالإضافة إلى عدم حاجتها إلى هيكل تنظيمي معقد وهذا ما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على التكيف (عليان، 2015)،كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛ والذي بدوره يسهل تمويلها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (يرمقران و يوسف، 2016)، و تمتاز كذلك بالقدرة الابتكارية في منتجاتها وخدماتها بما تتناسب مع احتياجات السوق (الاسراج ، 2013)، والقدرة على مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية بشكل يمكنها من تغيير مسار أنشطتها وخدماتها (أوبعزيز وموسى ، 2015.)

وتمتاز هذه المؤسسات بتنوع قطاعات أنشطتها وقدراتها الابتكارية؛ وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على استغلال الفرص الاستثمارية المحلية والإقليمية والدولية والاستفادة القصوى من الممكنات الطبيعية والبشرية والتشريعية والمالية بشكل يسهم في تحقيق كافة متطلبات التكامل في الإنتاج والخدمات. فعلى سبيل المثال نجد هذا التنوع واضحا في ألمانيا إذ يتوزع نشاطها على قطاع تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات والمعلومات والاتصالات والأعمال التجارية (European Commission, 2018)، وكذلك في الصين فهي تتوزع بين الصناعات التحويلية وصناعة البناء وقطاع الخدمات والصناعات الزراعية وتركز بشكل كبير على القطاع الصناعي (Gao, 2019)، وفي الهند تركز على قطاعات التجارة والخدمات والتصنيع بنسب شبه متقاربة (Pawar & Sanjvikrm, 2019) على عكس ذلك في بعض الدول ومن بينها الدول العربية نجد أن قطاع الخدمات والتجارة هو القطاع السائد كما هو الحال في المغرب (OECD, 2019) وكذلك في الإمارات العربية المتحدة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022)

وتكشف لنا الإحصاءات السابقة عن وجود حاجة ماسة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في الدول التي تسعى إلى تحسين ناتجها المحلي من خلال تنويع مصادر الدخل لا سيما دول الخليج العربي التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز مصدرًا رئيسًا لاقتصادها الوطني، وتكشف بعض الدراسات العربية عن وجود جملة من التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع وتحد من تعزيز إسهامه في الناتج المحلي وتوفير الفرص الوظيفية وكذلك تحقيق التنمية المتوازنة في المناطق ومن بينها التحديات المالية المتمثلة في صعوبة الحصول على التمويل، وهو ما يجعل هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي، وصعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية، والتحديات المتعلقة بالتسويق في ظل وجود بيئة أعمال تنافسية، والتحديات التشغيلية التي ترتبط بنقص المعلومات والمهارات الإدارية لأصحاب تلك المؤسسات، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالإجراءات الحكومية وبيئة ممارسة الأعمال، والتشريعات والقوانين (قارة، 2012) ، (مقابلة، 2015)، (AlBulushi, Bagum, 2017)، (يرمقران و يوسف، 2016) (بهاز، 2018). كما توصلت دراسة (Yahya et al, 2016) إلى تحديات متعلقة بالتمويل، والمنافسة، وتباعد المواقع الجغرافية بين مناطق المواد الخام وعلامة المنتج النهائي.

وفي السياق الوطني لسلطنة عمان فقد شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفا استراتيجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي في كافة الخطط الخمسية التنموية، وفي رؤية عمان 2020 وفي رؤية عمان 2040، حيث برز ذلك في عام 2013 بإنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبع وزارة التجارة والصناعة وفقا للمرسوم السلطاني (2013/36)، وهي تهدف إلى تنمية المؤسسات وتطويرها والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة، وغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر

لدى الناشئة والشباب، وتعزيز دورها في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة، ومساعدة رواد الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم ، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيارة قدرتها على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والإسهام في التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار (المرسوم السلطاني، 2013/36). كما تم في العام ذاته إنشاء صندوق رفد بالمرسوم السلطاني (2013/6)، وفي العام 2020 صدر المرسوم السلطاني (2020/107) بإنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2022).

وقد شكلت الأزمات المالية التي مرت بها سلطنة عمان عاملا مهما في التوجه نحو تطوير هذا القطاع والذي برز بشكل واضح في رؤية عمان 2020 التي استهدفت تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة وتدعيم الآليات والمؤسسات التي من شأنها تعزيز الرؤى والاستراتيجيات والسياسيات المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي (المجلس الأعلى للتخطيط، 1997). كما تعزز الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس في ندوة سيح الشامخات التي تمخض عنها 41 قرارا تم مباركتها من المقام السامي منها ما يتعلق بتعديل الإجراءات وتخصيص ما لا يقل عن 10% من المشتريات والعقود والمناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جريدة الوطن، 2017)، كما تم إنشاء صندوق رفد في العام 2013، وتخصيص نسبة من الأراضي للاستخدام الصناعي والزراعي والسياحي بحق الانتفاع لرواد الأعمال، والسماح لموظفي الحكومة الراغبين في إنشاء وإدارة مؤسساتهم الخاصة بنظام التفرغ (4 سنوات) مع ميزة استمرار صرف رواتبهم لمدة سنة وفق ضوابط محددة (هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019)، وتم طرح برامج لدعم رواد الأعمال منها برنامج ساس لريادة الأعمال في مجال تقنية المعلومات وكذلك تشجيع هذا القطاع من خلال الجوائز التشجيعية لأفضل رائد أعمال، وجائزة أفضل مشروع منزلي، وجائزة أفضل مؤسسة صغرى، وجائزة أفضل مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وجائزة أفضل جهة تمويلية، وجائزة أفضل دعم من الشركات الكبرى، وجائزة أفضل جهة حكومية داعمة، وجائزة أفضل مبادرة تعليمية، وجائزة أفضل مبادرة إعلامية، وجائزة أفضل مبادرة تطويرية. (جريدة الوطن،2019).

وبالرغم من هذه الجهود إلا أن التقارير والدراسات تكشف عن وجود عدد من التحديات التي ما زالت تحد من نمو هذا القطاع مما انعكس سلبا على إسهامه في الناتج المحلي وتوفير الفرص الوظيفية، حيث كشفت نتائج دراسة (Al Bulushi 2017,)عن عدة صعوبات بعضها مرتبطة بمرحلة التأسيس ومرحلة النمو وذلك للافتقار لوجود استراتيجيات واضحة للنجاح واعتماد رواد الأعمال على الخبرات أكثر من التدريب في مجال إدارة مؤسساتهم. كما أظهرت دراسة (Alqassabi, 2020) تحديات متعلقة بالحصول على التمويل، ومنافسة الشركات الكبرى، وتوصلت دراسة (Ramachandra & Hanan, 2019) إلى إشكاليات متعلقة بالحصول على التمويل مما أثر على الأداء المالي لهذه المؤسسات، وبينت دراسة الجفيلي (2013) تحديات متعلقة بالوعي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة الترويج لرواد الأعمال الناجحين، والخوف من الفشل، وتعقيد إجراءات البدء بمشاريع صغيرة ومتوسطة، وقلة مناسبة المنتجات التمويلية لحاجة أصحاب هذه المؤسسات، وتعقيد الحصول على التمويل، واحتكار الشركات الكبيرة للسوق. وأظهرت دراسة (Alaamri & Christina, 2014) تحديات متعلقة بالتسويق، وتطوير قاعدة العملاء، كما أشارت دراسة (Hill,2018) إلى إشكاليات متعلقة بالتسويق.

وهذه التحديات تتطلب معالجة سريعة لها لا سيما في ظل بدء تنفيذ رؤية عمان 2040 فمن بين 12 أولوية مستهدفة في هذه الرؤية نجد أن الأولويات المتعلقة بالجانب الاقتصادي حظيت بـ 5 أولويات تتمثل في القيادة والإدارة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وسوق العمل والتشغيل والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي وتنمية المحافظات والمدن المستدامة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2020) وبالنظر لهذه الأولويات نجد أن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة تشكل جزءا رئيسا في تحقيقها. فوفقا للأدبيات تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الرؤى الوطنية حيث أوضحت دراستي (Mathkur,2019; Altayyar et al, 2020) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها إمكانات عظيمة لدعم وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وكشف تقرير الأمم المتحدة عن دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (UNDESA, 2020).

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع النوعي والكمي وذلك بهدف جمع المعلومات بشكل أكثر عمقا وفهما لكافة المعطيات والتوجهات التي أسهمت في تشكيل الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. حيث استخدمت الاستبانة والمقابلة. ويعد المنهج المختلط أحد المناهج البحثية الأكثر قدرة على استقصاء واقع الظاهرة المستهدفة بالدراسة لكونه يمكن من جمع بيانات كمية ونوعية في آن معا وهذا ما يساعد على تشكيل بنية واضحة ومتكاملة للظاهرة (Creswell,2014)

حدود الدراسة :

تتحدد نتائج الدراسة ببعض المحددات وتتمثل في البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية في سنة إعداد الدراسة، والاستبانة والمقابلات التي استخدمت لجمع البيانات من المستجيبين والفترة الزمنية للدراسة والتي كانت في العام 2021 وعينة الدراسة وتتمثل في صناع القرار الذي كانوا على رأس عملهم في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العام 2021. والحدود المكانية سلطنة عمان.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة دوائر صنع القرار المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة العمل، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وبنك التنمية العُماني، ومجلس المناقصات، ومجلس الشورى، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وشركة تنمية نفط عُمان، كما شمل كذلك كافة صناع القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كافة محافظات السلطنة. وقد تم اختيار عينة الدراسة من خلال العينة الطبقية العشوائية لضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع المستهدف حيث بلغت عينة الدراسة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (468) فردا من كافة محافظات السلطنة، بينما بلغ عدد المشاركين من المؤسسات الحكومية (28) فردا.

أدوات الدراسة:

تم استخدام الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات حيث تكونت الاستبانة من 24 فقرة موزعة على 3 محاور وهي : العوامل التي أسهمت في توزيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية للتحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان (5 فقرات)، والتحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان (12 فقرة)، واليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان (7 فقرات)، أما المقابلات فتكونت من 3 أسئلة مفتوحة، وقد تم التحقق من صدق الأداتين من خلال عدد من المحكمين من جامعة السلطان قابوس وبعض الخبراء في مؤسسات القطاع العام والخاص. كما تم التحقق من ثبات الاستبانة بتطبيقها على عينة من خارج عينة الدراسة وبلغ معامل الفاكرونباخ (.817) كما تم التحقق من صدق التحليل للمقابلات باستخدام معادلة كوبر (97.87%).

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات والمعيارية والتكرارات والنسب المئوية.

تطبيق أدوات الدراسة:

تم تطبيق أدوات الدراسة من خلال استبانة إلكترونية تم إرسالها عبر البُرُد الإلكترونية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك صناع القرار بالمؤسسات الحكومية، أما المقابلات فقد تم إجراء بعضها عن طريق برنامج جوجل ميت والبعض الآخر تم من خلال المقابلات المباشرة نظرا لوضع أزمة كوفيد -19 خلال العام 2021.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

السؤال الأول ونصه " ما الوضع الراهن لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني لسلطنة عمان مقارنة ببعض الدول المتقدمة والنامية؟

يبين الشكل (1) نسبة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والناتج المحلي

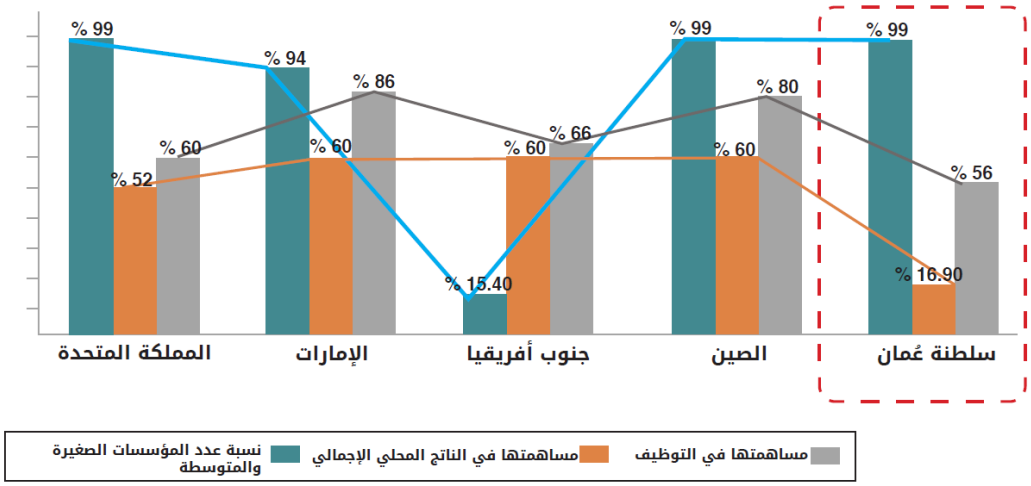

المصادر: الشكل من اعداد الباحثين اعتمادا على المصادر الاتية: (Gao, 2019 ؛ Wright, 2018 : Agency,2019 ؛ البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022: هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2020)

تشير الإحصاءات الواردة في الشكل (1) إلى أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة من جملة الأنشطة الاقتصادية تمثل ما نسبته 99% وهي تساوي نفس النسبة في كل من الصين والمملكة المتحدة وتتفوق على كل من جنوب إفريقيا والإمارات العربية المتحدة وهذا مؤشر إيجابي يدل على وجود نمو سريع لهذه المؤسسات يعكس وجود بيئة جاذبة لتأسيسها ونشاطها.

إلا أن الإحصاءات في المقابل تشير إلى أنه بالرغم من ارتفاع نسبة هذه المؤسسات إلا أن إسهامها في الناتج المحلي والتوظيف لم يصل إلى مستوى الدول المتقدمة وكذلك بعض الدول العربية حيث بلغ إسهامها في التوظيف نسبة (56%)، بينما بلغت (86%) في الإمارات العربية المتحدة التي جاءت الأعلى تليها الصين بنسبة (80%)، ثم جنوب إفريقيا بنسبة (66%)، ثم المملكة المتحدة التي جاءت بنسبة (60%).

كما جاء إسهامها في الناتج المحلي منخفضة بمقدار (16.9%) مقارنة بكل من الصين والإمارات العربية المتحدة و جنوب إفريقيا التي بلغت (60%)، كما أن هذه النسبة جاءت دون معدل إسهام هذا القطاع في اقتصاديات الدول الناشئة الذي بلغ (40%) التي أشار لها تقرير البنك الدولي للعام 2022 (The World Bank, 2022)، وأقل بكثير جدا

من إسهامها في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي بلغت (45.4%) (European Commission, 2019).وهذه النتائج تبين أن الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يحقق الطموح الذي تستهدفه رؤية عمان 2040 والتي تسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز في الناتج المحلي.

السؤال الثاني: ونصه ما واقع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية في سلطنة عمان والعوامل التي أسهمت في شكل هذا التوزيع؟

- **أولا:** توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية

يبين الشكل (2) توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاعات الاقتصادية في سلطنة عمان

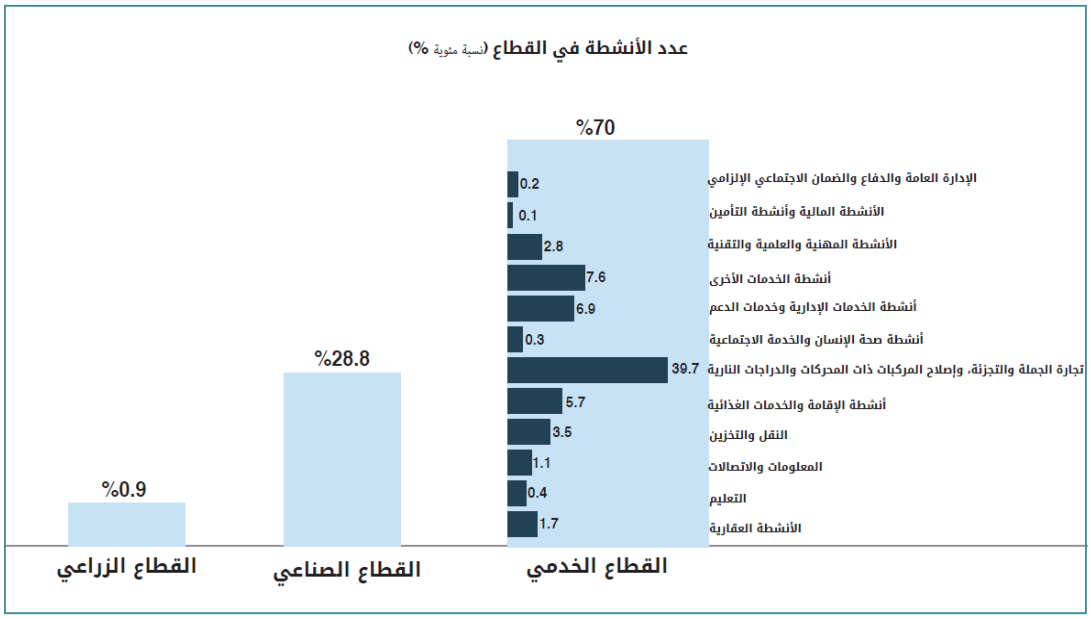

المصدر: التقرير السنوي لهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2019

يتضح من الشكل (2) أن القطاع الخدمي يستحوذ على نسبة (70%) من جملة أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشكل تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات النسبة الأعلى بنسبة بلغت (39.7%) بينما لم تتجاوز باقي أنشطة الخدمات نسبة (10%)، أما القطاع الصناعي فيشكل ما نسبته (28.8%) وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة أقل من (1%). وهذه النتائج تبين أن سلطنة عمان بحاجة إلى أن تحذو حذو الدول المتقدمة التي تمكنت من تعزيز أنشطة القطاعات الصناعية لتكون متقاربة مع القطاع الخدمي أو تتفوق عليه، وهذا يتطلب جهودا كبيرة في توجيه أنشطة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع الصناعي؛ وذلك لما له من دور كبير في خلق روابط وتشابكات اقتصادية وتعزيز إنتاج السلع بشكل يحد من الواردات وينمي قطاع الصادرات مما ينعكس إيجابا على إسهام قطاع المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي وخلق الفرص الوظيفية. حيث إن استحواذ قطاع الخدمات وتحديدا قطاع الإنشاءات على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يحقق الأولويات المستهدفة لرؤية عمان 2040 التي تسعى للتنويع الاقتصادي بهدف تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بحلول العام 2040. لذلك فإن سلطنة عمان بحاجة إلى إعادة هيكلة التوزيع الراهن لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من تجارب الدول التي تمكنت من التركيز على الأنشطة الصناعية كما هو الحال في الصين وألمانيا (European Commission, 2018; Gao, 2019)، أو تلك الدول التي حققت تقاربا بين توزيع هذه الأنشطة على القطاعات الاقتصادية كما هو الحال في الهند (Pawar & Sanjvikrm, 2019). فنموذج التوزيع في سلطنة عمان يتقارب كثيرا مع نموذج المغرب (OECD, 2019).

- **ثانيا:** العوامل التي أسهمت في توزيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية

كشفت نتائج استبانة الدراسة الحالية عن جملة من العوامل التي أسهمت في توزيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية كما يوضح الجدول (1)،

جدول (1) العوامل التي أسهمت في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية من وجهة نظر صناع القرار في المؤسسات الحكومية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
التوجه العام نحو فتح أنشطة تجارية في القطاعات التي توفر أماناً للمستثمر وتحقق عائدات مضمونة	3.59	1.063	كبير
هيمنة المؤسسات الكبيرة على بعض القطاعات الإنتاجية وهو ما يحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول فيها	4.24	1.008	كبير جدا
تشكل التجارة المستترة عاملا مهما في تحديد توزيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.22	1.076	كبير جدا
محدودية الخبرة التجارية والصناعية لرواد الأعمال والتي تحد من قدرتهم على اكتشاف الفرص الاستثمارية	3.62	1.049	كبير
صعوبة الحصول على تمويل كبير لدخول بعض القطاعات مقارنة بالشركات الكبيرة	4.29	1.078	كبير جدا
المتوسط العام	3.59	1.054	كبير

يتبين من الجدول (1): أن أفراد عينة الدراسة يعتقدون بدرجة كبيرة بوجود عدة عوامل أسهمت في التركيز على قطاع الخدمات جاء في مقدمتها صعوبة الحصول على تمويل كبير لدخول بعض القطاعات الصناعية مقارنة بالشركات الكبيرة (4.29)، يليها هيمنة المؤسسات الكبيرة على القطاعات الإنتاجية وهو ما يحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في نشاطات هذه القطاع (4.24)، كذلك مثلت التجارة المستترة العامل الثالث من حيث التأثير (4.22)، بينما جاءت عوامل أخرى بدرجة كبيرة ومن بينها محدودية الخبرة التجارية لرواد الأعمال من حيث قدرتهم على اكتشاف الفرص الاستثمارية (3.62)، والميل نحو الأنشطة التجارية التي توفر درجة من الأمان والعوائد المضمونة (3.59).

تتضح من هذه النتائج أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة شكلت خارطة توزيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية وهذه العوامل إذا لم يتم معالجتها خلال هذه المرحلة فإن الوضع الراهن سيستمر إلى فترات طويلة فضعف إمكانية الحصول على التمويل الكبير وهيمنة الشركات الكبرى والتجارة المستترة يخدم الشركات الكبرى بالدرجة الأولى التي تضمن غياب مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على المنافسة، وهذه الإشكاليات يبدو أن لها جذورًا عميقة حيث إن الدراسات السابقة التي أجريت في سلطنة أكدت على هذه الإشكاليات ((الجفيلي، 2013؛ Al Qassabi, 2020)، كما أنها تكشف عن أن الإجراءات والقرارات التي اتخذت منذ ندوة سيح الشامخات وحتى الآن ما يزال تأثيرها محدودا وغير كافٍ لمعالجة هذه الإشكاليات مما يستدعي إيجاد إجراءات أكثر فاعلية وقادرة على النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان إسهامها في تحقيق رؤية عمان 2040.

وهذه النتائج تتوافق مع بعض الدراسات التي تشير إلى هيمنة الشركات الكبيرة التي تمتلك الخبرات والتحالفات التجارية التي تمكنها من الاستحواذ على بعض القطاعات (Reveiu & Dardala, 2013)، لذلك فإن الحد من هذه الهيمنة تتطلب رسم خارطة طريقة جديدة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعوما بإجراءات وآليات أكثر قدرة على تمكينه، كما يتطلب توجيه الشركات الكبرى نحو إيجاد منافذ شراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من الحوافز فكما هو معلوم بأن الشركات الكبرى لا ترغب في خلق منافسين جدد لها، وتميل للاستحواذ على كافة الأنشطة الاقتصادية. ووفقا لـ (Dowling,2019) إن على الحكومات إيجاد آليات ذات أمد طويل لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطات نحو القطاعات الصناعية والزراعية من خلال إيجاد مصادر تمويل مستدامة

لضمان نموها وإيجاد مبادرات حقيقية لتعزيز الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى تنطلق من كل من الحكومات والقطاع الخاص لخلق أرضية من الثقة والتعاون. كما أن إيجاد ثقافة الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة يسهم في استفادة الأخيرة من إمكانات ومميزات الأولى والعكس صحيح (الاسراج، 2013؛ أوبعزيز وموسى، 2015).

السؤال الثالث: ونصه ما التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صعوبة الحصول على التصاريح لبدء المشاريع.	4.49	.800
تعقيد إجراءات الحصول على القروض والتمويل.	4.61	.704
منافسة الشركات الكبرى.	4.55	.804
شح البيانات المتاحة من حيث الشمول والحداثة والدقة.	4.55	.798
ضعف في القدرات الريادية عند أصحاب المؤسسات.	3.51	1.164
قلة الثقة في المنتجات العُمانية المصنعة محليا.	3.38	1.335
احتكار الشركات الكبرى المنتجة يؤثر على التوازن في السوق.	4.54	.758
ضعف التسويق لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.38	.879
قلة وجود الأفكار المبتكرة لدى المؤسسات.	3.39	1.285
عدم وضوح الإجراءات الخاصة بالاستثمار.	4.27	.909
عدم وضوح الآليات الخاصة بالحصول على العقود الحكومية لهذه المؤسسات.	4.53	.816
عدم حماية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الواردات المنافسة.	4.46	.805
المتوسط العام	4.22	.921

يتبين من الجدول (2): أن أفراد عينة الدراسة يعتقدون بدرجة عالية جدا (4.22) وجود جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية، وأبرز هذه التحديات تعقيد إجراءات الحصول على القروض والتمويل (4.61)، تليها منافسة الشركات الكبرى (4.55)، واحتكار الشركات الكبرى للسوق (4.54)، وعدم وضوح الآليات الخاصة بالحصول على العقود الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4.53) ، وصعوبة الحصول على التصاريح لبدء المشروع (4.49)، ثم عدم حماية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الواردات المنافسة (4.46)، تليها شح البيانات من حيث الشمول والحداثة والدقة (4.55)، بعدها هيمنة القطاع غير الرسمي الذي يعد المسبب الرئيس للفجوة الإنتاجية في البلد (4.26)، ثم ضعف التسويق لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4.38) ثم عدم وضوح الإجراءات الخاصة بالاستثمار (4.27) كما أظهرت النتائج درجة متوسطة من التحديات تمثلت في ضعف القدرة الريادية عند أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (3.51)، بعدها قلة وجود الأفكار المبتكرة لدى المؤسسات (3.39)، وقلة الثقة في المنتجات المصنعة محليا (3.38). وقد أكدت نتائج المقابلات على هذه التحديات مما يدل على وجود إحساس مشترك لدى صناع القرار وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذه المشكلات تشكل ظاهرة تحتاج للمعالجة للنهوض بهذا القطاع.

تكشف لنا هذه التحديات حقيقة أن تطوير هذا القطاع بحاجة إلى معالجة شاملة تتطلب تعاون عدة جهات في القطاع الحكومي والخاص فبعض هذه التحديات مرتبط بالإجراءات والتشريعات التي تتطلب مراجعتها وتطويرها وبعضها مرتبط

بتطوير معارف ومهارات رواد الأعمال وهذه تتطلب مشاركة المؤسسات التعليمية بمراحلها الجامعية وما قبل الجامعية، وكذلك إيجاد آليات للتسويق الجيد للمنتجات المحلية، وآليات تساعد على تعزيز الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بما يحقق الاستفادة القصوى من مقدرات وإمكانات كل طرف ووفقا للخطة الخمسية العاشرة لسلطنة عمان التي تتضمن من بينها أولويات حوكمة الجهاز الإداري للدولة فإن تطبيق الأهداف الاستراتيجية والبرامج المتقرحة سيسرع من معالجة عدد كبير من المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها استراتيجية شراكة متوازنة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال، وكذلك البرامج الاستراتيجية لأولويات حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد البشرية (وزارة الاقتصاد، 2020)

وهذه التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان مشابه لتلك التحديات التي تعانيه مؤسسات هذا القطاع عالميا كما تكشف عنه الدراسات السابقة على المستوى العالمي كدراسات (Yahya et al, 2016)، وكذلك على المستوى العربي كدراسات (قارة، 2012؛ مقابلة، 2015)، وعلى المستوى المحلي كدراسات (Alaamri & Christina, 2014; Ramachandra & Hanan, 2019). ولكن هذه التحديات قابلة للحل إذا ما كانت هناك إرادة قوية لمعالجتها كما حدث في بعض الدول المتقدمة والنامية كالصين وألمانيا وكوريا الجنوبية وكمبوديا وسنغافورة التي استطاعت إيجاد خارطة طريق وتشريعات ومصادر تمويل وبيئة استثمارية محفزة ومبتكرة، كما يتطلب الأمر الاستفادة من تجربة بعض الدول مثل كمبوديا التي استطاعت تجاوز هذه التحديات لتصبح وفقا لتقرير البنك الدولي أسرع الاقتصاديات نموا في العالم في الفترة ما بين 1998 و2019 بمعدل نمو سنوي بلغ (7.7%) وذلك بفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (The World Bank, 2021).

السؤال الرابع: ونصه ما آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان للمساهمة في تحقيق رؤية عمان 2040؟

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تبني القيادة السياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشريك أساسي للتنمية	4.60	.708
تعزيز الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى لتعزيز القطاعات الصناعية والزراعية	4.41	.852
تحسين البيئة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.66	.608
تعديل وسن قوانين جديدة تعالج كافة التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.62	.688
إيجاد مصادر تمويل ميسرة تناسب احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.68	.710
تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المؤسسات التعليمية والإعلامية	4.63	.729
تبني سياسة العناقيد الصناعية	4.55	.528
المتوسط العام	4.59	.689

يتضح من الجدول (3) أن أفراد العينة يؤيدون بدرجة كبيرة جدا تطبيق آليات التطوير المقترحة وجاء في مقدمتها توفير مصادر تمويل ميسرة تناسب احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4.68)، تليها تحسين البيئة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4.66)، ثم تعزيز نشر ثقافة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات التعليمية والإعلامية (4.63)، ثم تعديل وسن قوانين جديدة تعالج كافة التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4.62)، ثم تبني القيادة السياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشريك أساسي للتنمية (4.60)، وتبني سياسة العناقيد الصناعية (4.55). وأظهرت نتائج المقابلات تأييد واضحا لتحسين بيئة الاستثمار ومنح المزيد من

التسهيلات والحوافز سيساعد هذا القطاع على النمو، ومراجعة التشريعات وسرعة إصدار قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورفع مستوى الوعي بثقافة ريادة الأعمال على مستوى المجتمع العُماني.

وهذه النتائج تكشف لنا وجود إدراك لدى صناع القرار وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بأهمية هذه المؤسسات في تعزيز الاقتصاد العماني وتنويعه وتوفير الفرص الوظيفية ومن ناحية أخرى وجود إحساس مشترك بالتحديات التي تواجه هذا القطاع وأهمية معالجتها إذا أريد لهذا القطاع النهوض بشكل يحقق ما تصبو له رؤية عمان 2040. وهذه النتائج تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي دعت إلى تبني مجموعة من الآليات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها دراسات (بن حمو، 2017؛ جباري والعوادي، 2013؛ Al Qassabi,2020)

التي دعت لمراجعة القوانين والتشريعات، وكذلك دراسات بيئة الاستثمار (الناصر، 2011؛ عليان، 2015؛Dahi, 2012) وكذلك ما أشارت له بعض الدراسات حول تبني سياسية العناقيد الصناعية كدراسات (نذير، 2017؛ ساحل وتفات، 2017) وبعض الدراسات التي تناولت إيجاد مصادر للتمويل (قارة، 2012؛ مقابلة؛ 2015؛ برمقران ويوسف، 2016؛ بهاز، 2018؛ Al Bulushi & Bagum, 2017).

التوصيات:

- إيجاد مصادر إضافية لمصادر التمويل الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الدخول في القطاعات الصناعية والزراعية.
- التوجه نحو تعزيز أنشطة القطاعات الصناعية والزراعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوضا عن التركيز على القطاع الخدمي.
- إيجاد آليات لتعزيز الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى مما يعزز من خلق فرص استثمارية مشتركة بمبادرة من الحكومة أو القطاع الخاص لإيجاد أرضية قائمة على التعاون عوضا عن المنافسة الاستقصائية.
- تطوير التشريعات والإجراءات الحالية لتكون أكثر قدرة على استجابة لمتطلبات رؤية عمان 2040 والاحتياجات الفعلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج تعلمية وتدريبية وتوعوية لإكساب أفراد المجتمع المهارات الأساسية والمتقدمة لريادة الأعمال.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع :

- الأسرج، حسين. (2013). المشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فالدول العربية. القاهرة: وزارة التجارة والصناعة المصرية.
- أوبعزيز، ليلة وموسى، مريم. (2015). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية. جامعة مولود معمري – تيزى وزو.
- جريدة الوطن (2017).ريادة: متابعة قرارات ندوة سيح الشامخات وتحديثها كل 6 أشهر وإصدار التعاميم والإجراءات اللازمة وصل إلى 78%، الاسترجاع بتاريخ 2 اغسطس 2022 من https://alwatan.com/details/220081
- جريدة الوطن (2019). جائزة لتطوير قطاع واعد، تم الاسترجاع بتاريخ 15 يوليو 2021 من https://alwatan.com/details/326341
- الجفيلي، عبد الله. (2013). تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، شركة شراكة، مسقط، تم الاسترداد من:https://oea-oman.org/Jufaily.pdf
- خياري ميرة. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2012/2007. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة. جامعة العربي بن مهيدي
- زراية، أسماء. (2011). أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
- عليان، نبيلة. (2015). الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. البويرة: جامعة العقيد أكلي محند أولحاج.
- المجلس الأعلى للتخطيط (1997). الخطة الخمسية الخامسة، سلطنة عمان
- المجلس الأعلى للتخطيط (2020). رؤية عمان 2040 تم الاسترجاع بتاريخ 22 أغسطس من https://isfu.gov.om/2040/Vision_Documents_Ar.pdf
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2022). موقع الهيئة ، تم الاسترجاع بتاريخ 22 سبتمبر 2022 من https://www.sme.gov.om/
- يرمقران، هواري ويوسف، يواو. (2016). أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التجارية. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- قارة، ابتسام. (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة – ولاية مستغانم. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد.
- مقابلة، إيهاب. (2015). الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية.
- بهاز، لويزة. (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة

- جريد الوطن. (2019). جائزة لتطوير قطاع واعد، تاريخ الاسترجاع 8 سبتمبر 2021 من: https://alwatan.com/details/326341
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2019). التقرير السنوي لهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم الاسترداد من:https://riyada.om
- الجفيلي، عبد الله. (2013). تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، شركة شراكة، مسقط، تم الاسترداد من:https://oea-oman.org/Jufaily.pdf
- ندير، طروبيا. (2017). خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها – مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 1(3)، 17-37.
- ساحل، محمد؛ وعبد الحق، تفات. (2017). التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 1 (8)، 615.- 622
- الناصر، مشري (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مذكرة نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- بن حمو، عبد الله. (2017). أثر المتغيرات البيئية على تدويل المؤسسات الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية الدولية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- جباري، شوقي والعوادي، حمزة. (2013). تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي.مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،(4)101-103.
- البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة (2022). المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تم الاسترجاع بتاريخ 3 أغسطس 2022 من https://2u.pw/vhHoN
- زراية، أسماء (2011) اثار سياسية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيي، جامعة منتوري https://2u.pw/EkUDj

المراجع الأجنبية :

- Adela, P & Abebe, E.(2022) Success Factors for small and medium enterprises in Oman, Open Journal of Business and Management, , 10, 1742-1754
- Al Bulushi, B & Bagumn S.(2017) Growth strategies of sme in oman- issues and challenges, International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research, 5(2), 21 -61
- Al Bulushi, B. H. S., & Bagum, S. (2017). Growth strategies of sme in Oman-Issues and challenges. International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research, 5(2), 21-61.
- Al Bulushi, B.(2017) Growth strategies of SME in Oman- issues and challenges, International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research, 5(2) 21-61
- Alaamri, S., Christina, B. (2014), Challenges and barriers encountered by the SMEs owners in Muscat. International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research, 2(3), 1-13
- Alqassabi, M. A. (2020). Insights on Sustainability of Small and Medium Enterprises in Oman: A Conceptual Framework. International Journal of Economics and Financial Issues, 10(1), 209 -218.
- Altayyar, R., Abdullah, A., Abd Rahman, A., Ali, A & Kazaure, M. (2020) Fostering SMEs Innovation Performance Development in Saudi Arabia Considering Vision 2030, Journal of Critical Reviews 7(16):347-356
- Asian Development Bank. (2020). Asia small and medium-sized enterprise monitor 2020, retrieved on 12 July 2022 from https://2u.pw/T589s
- Berlemann, Michael, and Vera Jahn. (2016). Regional Importance of Mittelstand Firms and Innovation Performance. Regional Studies 50 (11): 1819–1833
- Creswell, J. W. (2014). Research design: qualitative, quantitative, and mixed methods approaches. 4th edn. United States of America: SAGE Publications, Inc (23) (PDF) Mixed Methods Research: An Overview for Beginner Researchers. Retrieved on 20 July 2022 from: https://2u.pw/gLSEF
- Dowling, M.; O0Gorman, C.; Puncheva, P.; Vanwalleghem, D. (2019). Trust and SME attitudes towards equity financing across Europe. J. World Bus. s 54 (2019) 101003
- European Commission. (2018). 2018 SBA Fact Sheet,. European Union. Retrieved from https://2u.pw/gBfQu
- European Commission. (2019). Annual Report on Europenan SMEs 2018/2019: Research & Development and Innovation by SMEs. Retrieved from https://2u.pw/ODDaX
- European Commission. (2022). Annual Report on European SMEs 2021/22, retrieved on 20 July 2022 from https://2u.pw/9juwu
- EVOMA. (2019).SME sector in India – statistics, trends, reports, retrieved ON 3 AUGUST 2022 FROM https://2u.pw/GOJv1
- Fortunato, Michael William-Patrick. (2014). Supporting Rural Entrepreneurship: A Review of Conceptual Developments from Research to Practice. Community Development, 45 (4): 387–408.
- Gao, G. (2019). Research on the Impact of Financial Ecological Environment on SME Financing. Ekoloji 28(107). Retrieved from https://2u.pw/bWq28
- Hill, B. (2018), Challenges in Marketing Management. Retrieved on 22 September 2022 from 2022: https://2u.pw/L1Cit
- Khmer Times. (2019). Ministry urges SMEs to join CSX. Retrieved from Khmer Times website: https://2u.pw/iXAOm
- Korsgaard, Steffen, Sabine Muller, and Hanne Wittorff Tanvig. (2015). Rural Entrepreneurship or Entrepreneurship in the Rural – between Place and Space. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 21 (1): 5–26
- Kranzusch, P., E. May-Strobl, and B. Levering. (2017). Innovation Und Wachstum Als Herausforderung Fur Den Mittelstand: Update Der Unternehmersicht 2017. Bon. Retrieved on 28 September 2022 from 2022 https://2u.pw/lUKSL
- Mathkur, N. (2019). The role of SMEs in Saudi Arabia in light of vision 2030, International Journal of Economics, Commerce and Management, 7 (2) 472 – 485

- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises .(2017). Annual Report 2017-18. Retrieved on 3 September 2022 from 2022 https://msme.gov.in/sites/default/files/MSME-AR-2017-18-Eng.pdf
- Ministry of SMEs and Startups (MSS). (2020). Retrieved August 10, 2020, from https://www.mss.go.kr/site/eng/main.do
- Ndiaye, N.; Razak, L.A.; Nagayev, R.; Ng, A. (2018)Demystifying small and medium enterprises‘ (SMEs) performance in emerging and developing economies. Borsa Istanb. Rev. 18, 269–281
- Noori, R., Alias, M., & Rosdi, I. (2017, April). Understanding the drivers for innovative work behavior in Malaysian SMEs. In 5th International Conference on Innovation and Entrepreneurship ICIE 2017 (p. 110). Retrieved from on 4 Augst 2022 from https://2u.pw/AaMec
- Obi, J.; Ibidunni, A.S.; Tolulope, A.; Olokundun, M.A.; Amaihian, A.B.; Borishade, T.T.; Fred, P. (2018). Contribution of small and medium enterprises to economic development: Evidence from a transiting economy. Data Brief, 18, 835–839.
- OECD. (2019). OECD SME and Entrepreneurship Outlook 2019. Paris: OECD. Retrieved on 10 November 2022 from https://2u.pw/UY7R9
- Pawar, A., & Sangvikar, B. V. (2019). Understanding the SME: role and distribution in India. In The 1 International Conference on Innovation of Small Medium-sized Enterprise (ICIS) 2019 (1 (1) pp. 53-62). Retrieved on 12 Ocotober 2022 from https://2u.pw/BMfx1
- Ramachandran, Nithya, and Hanan Mohammed Ali AL Yahmadi. (2019). Challenges Faced by SMEs in Oman. Shanlax International Journal of Arts, Science and Humanities, 7 (1), 15-25
- Ramayah, T., Ling, N. S., Taghizadeh, S. K., & Rahman, S. A. (2016). Factors influencing SMEs website continuance intention in Malaysia. Telematics and Informatics, 33(1), 150-164.
- Small and Medium Enterprise Agency. (2018). White Paper: Strength to Overcome Labor Shortage. The Key to Increasing Productivity. Retrieved from The Small and Medium Enterprise on 21 July 2021: https://2u.pw/dmT40
- Statistic Canada. (2022). Analysis on small businesses in Canada, first quarter of 2022, retrieved on 1 August 2022 from https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/11-621-m/11-621-m2022004-eng.htm
- The Small Enterprise Development Agency. (2019). SMME Quarterly Update 1st Quarter 2019 (No. 1). retrieved on 13 March 2022 from https://2u.pw/tmDea
- The World Bank. (2021). The World Bank in Cambodia. Retrieved on 6 January 2022 from: https://www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview#1
- The World Bank.(2022). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance, retrieved on 29 July 2022 from https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance
- UNDESA. (2020) Micro-, Small and Medium-sized Enterprises (MSMEs) and their role in achieving the Sustainable Development Goals, retrieved on 6 August 2022 from https://2u.pw/lmTkP
- Yahya, F.B., Yang, C.Z., Hao, N.Y., Wah, T.M. (2016). Supporting a Dynamic SME Sector: Challenges Faced by SMEs in Singapore. Singapore: National University of Singapore
- Ziky, M., & Daouah, R. (2019). Exploring Small and Medium Enterprises¡¯ Perceptions Towards Islamic Banking Products in Morocco. International Journal of Economics and Finance, 11(10), 106-117. Retrieved on 18 Junuary 2021 from https://2u.pw/i6hQV